S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/284
10 March 1994

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علما بآخر الممارسات العراقية، التي تعكس بشكل لا يقبل النقض عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وعلى الأخص قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٨٣٣ (١٩٩٣)، منذ آخر استعراض قام به مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لنظام العقوبات على العراق.

أولا - استمرار المزاعم العراقية بشأن تبعية الكويت:

استمرت هذه المزاعم تتردد دون انقطاع في تصريحات كبار المسؤولين العراقيين، في تحد واضح لجوهر القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولإرادة مجلسكم الذي طالب العراق باحترام سيادة الكويت واستقلالها، وحدودها الدولية، كما تنقل وسائل الإعلام العراقية الرسمية فيها كالإذاعة، والتلفزيون، وغالبية الصحف، كل ما يزيف الحقائق بالنسبة للكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وذلك وفق نهج مدروس، وموجه للشعب العراقي لزرع أوهام ستؤدي إذا ما تركت دون رد ومجابهة من مجلسكم إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد امتد ذلك النهج ليصل إلى تزييف ما تحتويه حتى كتب التاريخ والجغرافيا، التي تدرس في المدارس العراقية، في سعي لمحو الكويت ككيان تاريخي وجغرافي.

وفيما يلي استعراض لآخر المزاعم العراقية تلك:

١ - تحوي المناهج الدراسية العراقية والتي طبعت في عام ١٩٩٢، وتدرس الآن في المدارس العراقية نصوصا تزيف الجغرافيا وتستهدف تغيير خريطة المنطقة، لتحقيق أهداف توسعية فمثلا:

(أ) في كتاب صادر عن وزارة التربية العراقية بعنوان "الجغرافية الاقتصادية" للصف السادس الأدبي (الطبعة الحادية عشرة - ١٩٩٢)، تشير إحدى الفقرات إلى أن "أهم الأقطار العربية من حيث الإنتاج والاحتياطي النفطي هي: العراق والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان" بدون الإشارة إلى الكويت.

13/03/94 100394 100394 94-12388

(ب) في نفس الكتاب المذكور أعلاه، تبين الخريطة الواردة في صفحة ٧٥، وعند الحديث عن الثروة النفطية، حدود العراق مع السعودية دون بيان موقع الكويت كدولة على الخريطة إذ تم دمجها مع العراق.

(ج) في كتاب صادر عن وزارة التربية العراقية بعنوان "التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي" للصف الثالث المتوسط (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)، لا تبين الخريطة الواردة في صفحة ٥ الكويت كدولة، وتدمجها مع العراق.

(د) في كتاب صادر عن وزارة التربية العراقية بعنوان "جغرافية الوطن العربي" للصف الثاني المتوسط (الطبعة الثالثة عشرة - ١٩٩٢)، لا يذكر الجدول الوارد في الصفحة ٦٨ اسم الكويت ضمن الدول العربية عندما يستعرض الثروة الحيوانية في الوطن العربي.

أرفق لكم طيه صورا عن صفحات تلك الكتب لتقف حجة ناصعة على حقيقة نوايا النظام العراقي.

٢ - لا تزال إذاعة العراق الرسمية، والمعروفة بإذاعة بغداد، تشير إلى دولة الكويت "بمنطقة الكويت" ولا يخفى عليكم مدلولات مثل هذه الإشارة، وآثارها على المستمع العراقي.

٣ - بدأت جريدة "بابل العراقية" والتي يرأس مجلس إدارتها الإبن الأكبر لرئيس النظام العراقي، ومنذ يوم ١٩٩٤/٢/٢٢ بإطلاق اسم "كاظمة" بدلا من الكويت، ومن المعروف أن كاظمة، هو ذلك الاسم الذي أطلقه النظام العراقي على مدينة الكويت عند احتلاله لها.

٤ - نشرت جريدة "الجمهورية العراقية" في عددها يوم ١٩٩٤/٢/١٥ الحوار الذي جرى في نقابة الصحفيين العراقية يوم ١٩٩٤/٢/٥ والذي جاء فيه: "أن الكويت قضية خاصة بين الكل والجزء المستقل من الكل".

ثانيا - قضية المزارعين العراقيين وممتلكاتهم في الجانب الكويتي من الحدود:

من المعروف أن الكويت أعلنت رسميا عن استعدادها للتعويض العادل عن ممتلكات أولئك المزارعين ومحاصيلهم الزراعية في الجانب الكويتي من الحدود، وبشكل يتفق وما قرره الأمين العام للأمم المتحدة حسب ما جاء في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢، وقد سددت الكويت مبلغ التعويض إلى الأمم المتحدة حيث أودع المبلغ في حساب خاص لذلك الغرض، لكن النظام العراقي يمنع مواطنيه المعنيين من قبول التعويضات بسبب ما أورده الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته سابقة الذكر

إلى رئيس مجلس الأمن (الوثيقة S/1994/240) نقلا عن السلطات العراقية وهو "أن السلطات العراقية لن تتخذ أي إجراء قد ينطوي عليه الاعتراف بالظلم الذي فرض عمدا على العراق"، ويقصد النظام العراقي هنا موضوع ترسيم الحدود.

ولعل آخر مثل على تصميم النظام العراقي على موقفه ذلك هو رفض ضابط الاتصال العراقي مع قيادة اليونيكوم استلام قرار الأمم المتحدة الخاص بالتعويضات من قائد قوات اليونيكوم، كما أن وسائل الإعلام العراقية لم تنشر حتى الآن القرار المذكور في الصحف العراقية كما هو مطلوب منها. علاوة على أن كل الدلائل تشير إلى المواطنين العراقيين المعنيين يرفضون استلام مبالغ التعويض، بسبب منع حكومتهم لهم من قبول ذلك.

ثالثا - الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة:

١ - فيما يتعلق بهذه المسألة الإنسانية، فرغم مرور أكثر من سنتين على اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وبالرغم من قبول العراق رسميا هذا القرار، لم يتم تحقيق أي تقدم. فلا زال العراق يرفض حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية (التي تتكون من أعضاء التحالف والعراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر) والتي تتناول مسألة الأسرى والمحتجزين. كما أن العراق لم ينفذ حتى الآن التزاماته بموجب الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يطلب منه تقديم جميع أشكال التعاون اللازمة للجنة الدولية للصليب الأحمر. كما أن العراق لم يرد حتى الآن على الطلب الرسمي الذي قدمته إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للحصول على معلومات بشأن ملفات ٦٠٩ أشخاص، وذلك بالرغم مما سبق وأن تعهد به العراق من تقديم رد بشأن أي ملف في غضون ١٠ أيام من استلامه. (استلم العراق الملفات المذكورة في شهر آذار/مارس ١٩٩٣).

٢ - في تطور جديد، بدأ المسؤولون العراقيون والصحافة العراقية بالإشارة إلى الأسرى والمحتجزين بعبارة "المفقودين"، الأمر الذي يتعارض وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشير إلى نوايا العراق في التخلص من هذا الالتزام الإنساني والقانوني.

إن سجل النظام العراقي في الالتفاف على قرارات مجلس الأمن لا يقتصر على تلك المواضيع، إنما يتعداها ليصل إلى بقية التزاماته بموجب القرار ٦٨٧، مثل عدم استكماله إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة من القطاعين العام والخاص، وموضوع رفضه لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ والقرارين ٧٠٦ و ٧١٢.

إن المسائل المطروحة آنفا هي مؤشرات جلية على إصرار العراق على مواصلة اتباع سياسة التحدي لقرارات مجلس الأمن. وحيث أن الغاية من هذه القرارات هي كفالة الاحترام التام لاستقلال الكويت وسيادتها وسلامة أراضيها، فيجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان امتثال العراق نصا

وروحا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين على مجلس الأمن ألا يقتصر على تناول الآثار المترتبة على عدوان العراق على الكويت واحتلالها فحسب، بل ينبغي عليه أن يتناول وبالدرجة الأولى الدوافع العراقية وراء الغزو. وبعبارة أخرى، ينبغي على مجلس الأمن أن يرفض أي ادعاء عراقي بأنه يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ما لم يقدم بصورة موثقة وصادرة عن أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية لديه احترامه لسيادة الكويت واستقلالها وحدودها الدولية بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وإلا ستظل ممارسات النظام العراقي تمثل تهديدا مستمرا للأمن والسلم في المنطقة.

وفيما يتعلق بموضوع المزارعين العراقيين، فينبغي على المجلس اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لحث السلطات العراقية بالسماح لهؤلاء المزارعين على استلام تعويضاتهم لما لهذه القضية من أبعاد إنسانية بحتة.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم

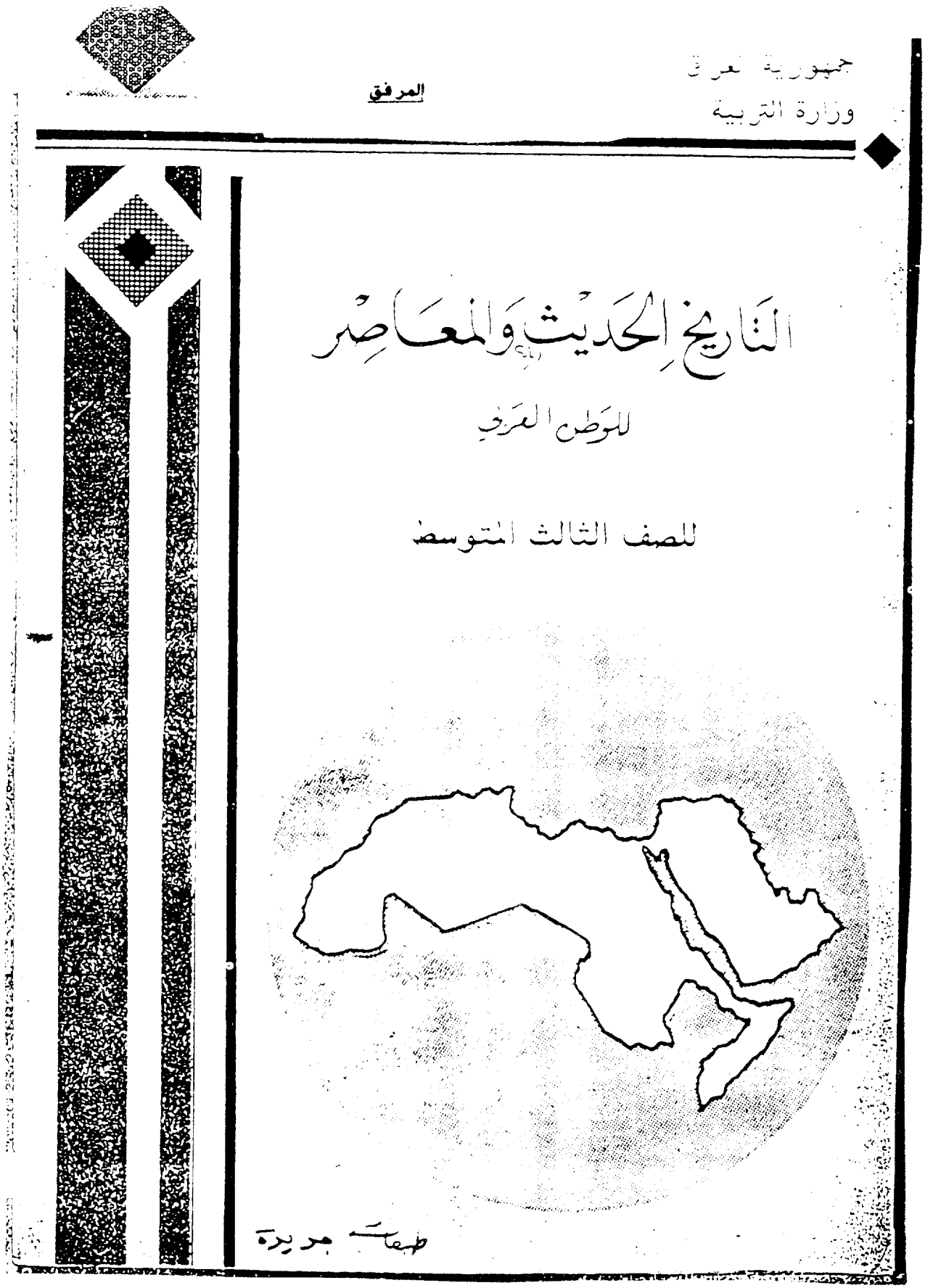
جمهورية العراق
وزارة التربية
المرفق
التاريخ الحديث والمعاصر
للوطن العربي
للصف الثالث المتوسط
طبعة جديدة

جمهورية العراق
وزارة التربية

التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي

للصف الثالث المتوسط

تأليف
الدكتور محمد مظفر الادهمي الدكتور ابراهيم حنيش احمد
جاسم محمد هادي

الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مديرية مطبعة وزارة التربية / رقم ١

94-12388

../..

جدول رقم (٤)

الحيوانات في الوطن العربي (الف رأس)

القطر	الخيل	البغال	الحمير	الابقار	الجاموس	الجمال	الاغنام	الماعز
العراق	٦٥	٢٨	٤٥٣	٢٧٣١	٢٢٩	٢٤٦	١١,٤٦٠	٣٦٠٠
سوريا	٥٢	٤٢	٢٤٠	٨٨	٣	٨	٨٨٠٠	١٠٠٠
لبنان	٤	٤	٣٧	١١٠	—	١	٢٨٠	٣٨٠
الاردن	٤	٤	٢٧	٣٩	—	١١	٩٢٤	٥٦٤
فلسطين	٤	٢	٥	٣٠١	—	١١	٢٣٠	١٣٠
السعودية	٢	٦	١١٩	٤٠٠	—	١٥٦	٤٠٠٠	١٩٧٤
البحرين			٥	—	١	٣	١٣	
قطر				٧	—	٩	٤٢	٤٨
الامارات العربية				٢٤	—	٤٩	١٢٠	٢٨٠
عمان	—	—	٢٥	١٣٧	—	٦	٧٩	٢٠٦
الجمهورية اليمنية	٣	—	٨٩٥	١٠٧٠	—	٢٠٦	٤١٨٠	٨٦٥٠
مصر	١٢	١	١,٧٠٢	٢٤٠	٢٣٧٩	٩٩	١٦٩٢	١٧٠٠
السودان	٢٠	١	٦٨٢	١٨٣٥٤	—	٢٥٠٠	١٧٨٠٠	١٢٥٧٠
الصومال	١	٢٣	٢٣	٣٩٠٠	—	٥٤٥٠	١٠١٩٢	١٦٣٠٠
ليبيا	١٤	—	٦٠	١٨٠	—	١٣٤	٦٠٠٠	١٥٠٠
تونس	—	—	١٦٣-	١٢١٧٣	—	—	٤٩٦٧	٩٢٢
الجزائر	١٧٦	٢١٠	٥٣٨	١٤٣٣	—	١٥٠	١٢٥٠٠	٢٨٥٠
المغرب	٣٢٠	٣٩٠	١,٤٠٠	٣٦٨٠	—	٢٢٠	١٦١٠٠	٦٠٧٠
موريتانيا	١٣	—	١٤٠	١٢٠٠	—	٧٤٠		
جيبوتي	—	—	٥	٢٣	—	٢٦	٣١٧	٥٢٢

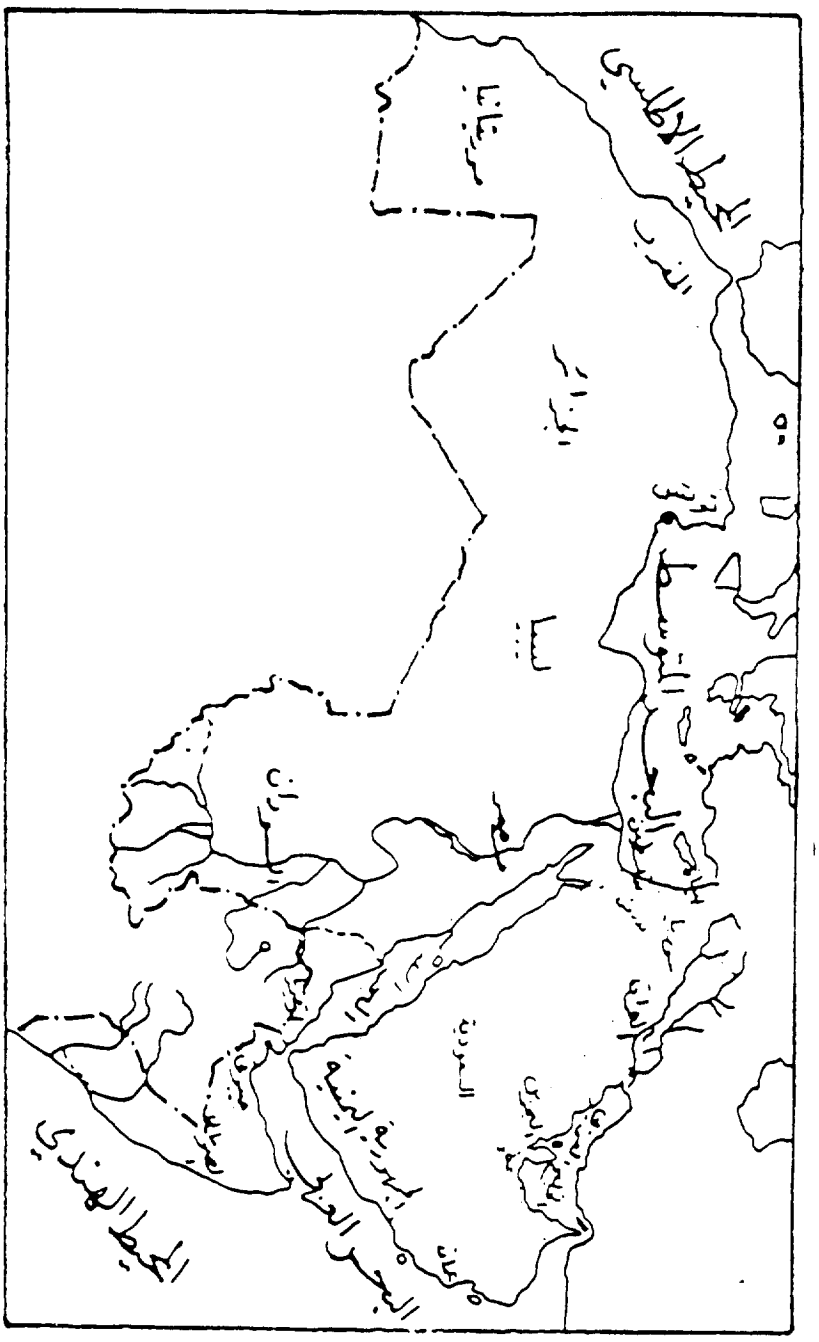
المحيط الاطلسي
موريتانيا
الجزائر
ليبيا
تونس
المغرب
الوطن العربي
المحيط الهندي
البحر العربي
الجمهورية اليمنية
السعودية

تحت مياهه ، وأهم حقوله البصرة ومبسن في العراق ، والرومصية والرتاوي والوفرة في الكويت، والغوار ومنطقة الاحساء في السعودية، والعوالي في البحرين، ودخان في قطر ومربان وزاكوم (ماني) في الامارات المتحدة ونهود في عمان ، لاحظ الخريطة رقم (١٩) . وينتج هذا الحوض حوالي ٧٣,٥٪ من مجموع الانتاج العربي،ويصدر عن طريق موانىء الخليج العربي باستثناء قسم من نفط السعودية والعراق ، حيث يصدر عن طريق خط الانابيب الى ساحل البحر المتوسط والبحر الاحمر .

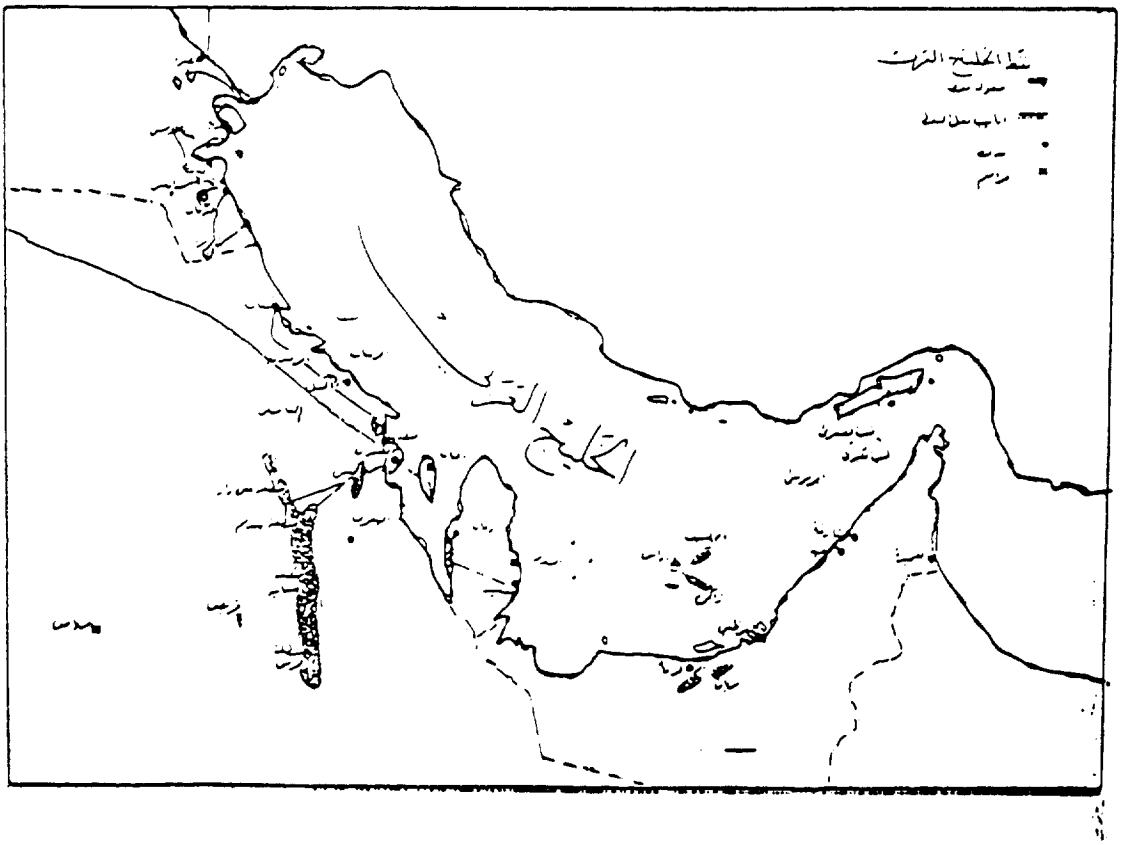

خريطة رقم (١٩) نفط الخليج العربي

- ٧٥ -

أولا : تتركز حقول النفط العربي في ثلاث مناطق رئيسة هي :

أ- حول الخليج العربي وشمال قطر العراق .

ب- في الساحل الشرقي للبحر المتوسط في سوريا وفلسطين وحول خليج السويس .

ج- في شمال أفريقيا العربية ، أبتداء من حقول الصحراء الغربية وعبر ليبيا وتونس والجزائر حتى القطر المغربي .

ثانياً : لايتفق توزيع النفط في الوطن العربي مع توزيع السكان فيه ، اذ أن معظم مناطق الانتاج غير مشجعة للسكن بأستثناء قطر العراق .

تنتشر حقول النفط حول الخليج العربي وتأتي هذه المنطقة في المرتبة الاولى من حيث الانتاج والاحتياطي بالنسبة لاقطار الوطن العربي الاخرى . وأهم أقطارها المنتجة : العراق والسعودية والبحرين وقطر والامارات العربية وعمان

بدأ النتاج في قطر العراق منذ عام ١٩٢٧ بقدر محدود ، وتزايد انتاجه بعد الحرب العالمية الثانية وبقي على هذه الزيادة الى أن أحتل المركز الثاني بين الاقطار العربية المنتجة وبلغ انتاجه حوالي ١٦٨ مليون طن في عام ١٩٧٩ وكان قطر العراق يعاني من تسلط الشركات الاحتكارية الاجنبية التي كانت تستحوذ على عائداته النفطية الى أن جاءت ثورة السابع عشر من تموز القومية والاشتراكية وحررت الثروة النفطية من براثن تلك الشركات عندما أعلنت التأميم الخالد في ١/ حزيران/ ١٩٧٢ و٨/كانون الاول/ ١٩٧٥ . ومن أهم الحقول المنتجة في القطر :

أ- الحقول الشمالية وأكبرها حقول التأميم التي تعد من الحقول النفطية الكبرى في العالم وهي بابا كركر وجمبور وباي حسن وفي محافظة نينوى حقول عين زالة وبطمة والقيارة وغيرها .

ب- الحقول الجنوبية ومنها حقل الرميلة وحقل الزبير وحقول آرطاوي واللحيس ونهران عمر في محافظة البصرة وحقول ابو غراب والبزركان والفكة في محافظة ميسان

وينقل النفط العراقي من مناطق انتاجه الى موانىء التصدير بواسطة انابيب ذات قدرات عالية ومرونة كبيرة في النقل ، فنفط حقول كركوك يذهب الى موانىء البحر المتوسط بواسطة أنبوبي النفط العراقي - التركي اللذان هما من منجزات ثورة